مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

الانتخابات التشريعية ديسمبر 2022:
ماذا تبقى من سرديات الشرعية والمشروعية؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطية والدولية

تقدير موقف

ديسمبر2022

أسفرت النتائج الأولية للانتخابات التشريعية ديسمبر 2022، على عزوف مُنقطع النظير من عموم الناخبين. حيث بلغت نسبة المشاركة 8.8% أو 11% حسب تحيين يوم 19 ديسمبر 2022، مما يعني فوز 23 مترشحا من الدور الأول، وانتظار نتائج 131 دائرة انتخابية ستشملها الدورة الثانية. تُؤشّر الانتخابات عموما، على عمق الامتداد الشعبي للمترشح وقُدراته التعبويّة، وما يُمثّله عند الرأي العام /الناخب من شرعية شعبية وأحقيّة على ضوء برنامجه وأطروحاته الانتخابية. غير أن واقع الحال في تونس، لا يُعبّر بحال من الأحوال على امتداد شعبي لفكرة الانتخابات التشريعية وطريقة ادارتها أو القانون المُنظّم لسيرها، مع تراكمات ثقيلة من الأزمات السياسية والاقتصادية وانسداد أفق الحل السياسي داخليا، وتعطّل الحوار خارجيا مع الجهات الدولية المانحة وأصدقاء الاقتصاد والمالية التونسية. للمرة الثالثة على التوالي بعد الاستشارة الشعبية والاستفتاء، يظهر أن حُجّة الشرعية قد تآكلت وفقدت نقاط ارتكازها الضئيلة بطبعها على أرض الواقع الشعبي التونسي. ومن المنتظر أن تكون الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية بنفس الوتيرة، ونفس العزوف الذي يُفكّك معاني السخط والغضب الشعبي الواسع، وعدم اقتناع الجزء الأعم من الناخبين التونسيين بشريط الأحداث الذي يتكّرّر بنفس الوتيرة منذ 25 جويلية 2021.

تكشف نتائج انتخابات 17 ديسمبر على قُصور القانون الانتخابي وعدم قراءته العلمية للواقع التونسي. حيث ظهر بوضوح عدم قدرة الأفراد على التعبئة وحشد الناخبين لصالح التصويت والمشاركة المُكثّفة. لا يمكن أن يقع استثناء المؤسسات الوسيطة من أن تلعب لُعبتها الديمقراطية الحصريّة، والمُتمثّلة في التعبئة لفائدة المناسبات الانتخابية، وأن ينتظر الفاعل السياسي ومختلف القوى أن يكون الحاصل الانتخابي أو حجم التصويت مرتفعا أو مُعبّرا على الأغلبيّة من المواطنين. من جهة أخرى، تُفقدُ مثل تلك النتائج سرديّة الشرعية والمشروعية التي وقع اعتمادها لتغيير شروط العملية السياسية، وطريقة تنظُّم عموم الفاعلين والمواطنين. حيث تُحيل الشرعية لغة واصطلاحا وقانونا، على دلالات الثقة المطلقة والاستجابة الطوعية والتماهي مع خيارات "صاحب الشرعية". غير أن تراكمات الزمن السياسي والاقتصادي وأزمات الدولة والحكومة وما رافقها من تململ واضح، وعجز على التسيير اليومي، عجّلا بسقوط هذه السردية التي أطالت في عمر الأزمات وزادت من حدّتها يوما بعد آخر.

ترافقت العملية الانتخابية بموجة من النقد الواسع من المراقبين المحليين والدوليين، وظهور تصنيفات تُدرج انتخابات 17 ديسمبر في خانة أضعف انتخابات من حيث الاقبال على التصويت منذ عشر سنوات في الدول العربية. مع مطالبة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المُشرف الحصري على العملية الانتخابية، بوضع محاضر الفرز والمحاضر النهائية على ذمة المراقبين، إضافة الى توضيح بعض الاخلالات التي تزامنت مع سير التصويت

لم يكن المرسوم عدد 34 لسنة 2022 سوى.

مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

بطاقة تأبين جديدة تنضاف الى سجل طويل من الخروقات الديمقراطية، والانتكاسات المتعددة الأوجه. لذلك، تبدو انتخابات 17 ديسمبر الحُجّة الواقعية والملموسة التي تدفع في اتجاه العمل على الخروج من دائرة الجمود السياسي، والبحث في مشروعية جديدة وشرعية تتناسب رياضيّا مع قدرة المترشح على تمثيل الناخبين، وتحصين مشروعه السياسي/النيابي، بشرعية شعبية دائمة وديناميكية.

تظهر هذه الانتخابات كرسالة مضمونة الوصول الى المترشحين أولا ثم الى رئيس الدولة ثانيا، تتضمّن موقفا واضحا من سيرورة سياسية واقتصادية شارفت على سنتها الثانية. كما تعبّر هذه الرسالة على موقف يُظهر انغماس الشعب التونسي في تفاصيل العملية السياسية على طريقته الخاصة. حيث أن المقاطعة لم تكن بمثل هذا الحجم رغم تتالي أزمات السياسة على امتداد عشرية الانتقال الديمقراطي.

تقدير موقف

ديسمبر2022